الكيفيات الاستعدادية

واما الكيفيات التي يكيف مركبة عنها وعن غيرها فكالخلقة المركبة من الشكل واللون
قال واما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية اقول لما فرغ من القسم
الثالث من الكيفيات شرع في القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية وهي
الاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقيض اي اللاانفعال والانفعال واللاقبول
والقبول فان كان استعدادا شديدا نحو اللاقبول واللاانفعال كالصلابة و
المصحاحية يسمى قوة وان كان استعدادا شديدا نحو القبول والانفعال يسمى ضعفا

الاعراض النسبية
كيف

ولاقوة كاللين والممراضية قال الفصل الرابع في الاعراض النسبية اقول
لما فرغ من الفصل الثالث في الكيف شرع في الفصل الرابع في الاعراض النسبة
وهي السبع الباقية الاين والاضافة ومتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل
وذكر في هذا الفصل ثلثة مباحث الاول في هليتها الثاني في الاين الثالث في الاضافة
المبحث الاول في هلية الاعراض النسبية اي وجودها انكر هلية الاعراض النسبية
جمهور المتكلمين وقالوا الاعراض النسبية لا وجود لها في الخارج الا الاين احتجوا
على ان الاعراض النسبية ليست بموجودة في الخارج بانها لو وجدت الاعراض النسبية
في الخارج لوجدت في محالها وحصولها في محالها نسبة بينها وبين محالها وتلك
النسبة ايضا في المحل وكانت ايضا غير ذاتها وذلك الغير ايضا حاصل في المحل
ويكون حصوله في المحل زائدا عليه ويلزم التسلسل اعلم ان هذه المقولات السبع
لو كانت نسبية لكانت انواعها لجنس عال ولم يكن اجناسا عالية فيكون الاجناس

العالية

العالية من الاعراض ثلثة كم وكيف ونسبة والسبع الباقية انواع مندرجة تحت النسبة
ومن جعل السبع اجناسا عالية لم يعن بها ما يدخل النسبة في ذاتها ما يعرض النسبة
لها الا الاضافة فان مفهومها النسبة ومستدعية تكرار النسبة واحتج الحكماء على
ان الاعراض النسبية موجودة في الاعيان بان الاعراض النسبية يكون محققة
ولا فرض ولا اعتبار مثلا كون السماء فوق الارض امر حاصل سواء وجد الفرض
والاعتبار او لم يوجد فهي اذن من الخارجيات وليست اعداما لانها يحصل بعد ما لم
يكن فان الشيء قد لا يكون فوقا فالفوقية التي حصلت بعد العدم لا يكون عدمية
والا لكان نفي النفي نفيا وهو محال فالفوقية امر ثبوتي وليست هي ذات الجسم لان ذات
الجسم من حيث هي غير معقول بالقياس الى الغير والفوق من حيث هو فوق معقول
بالقياس الى الغير ونوقض احتجاج الحكماء بالفناء والمضي تقرير النقض ان احتجاج
الحكماء لو كان صحيحا يلزم ان يكون الفناء والمضي عرضيين موجودين في الاعيان
واللازم باطل والا يلزم ان يكون وصف الفناء والمضي عرضا حقيقيا قائما بالفاني
والماضي حال عدمها فيكون الموجود قائما بالمعدوم وهو محال اما الملازمة فلان الحكم على
الامس فانه فان وماض سواء وجد الفرض والاعتبار او لم يوجد فيهما اذن من الخارجيات
وليسا من الاعدام لانهما حصلا بعد ما لم يكونا فان الامس قد لا يكون فانيا وماضيا
ثم يصير فانيا وماضيا فالفناء والمضي اللذان حصلا بعد العدم لا يكونان عدميين
والا لكان نفي النفي نفيا وهو محال فالفناء والمضي ثبوتيان وليسا هما نفس اليوم لعدم

Copyright © King Saud University